الاجانب قد لعبوا دورا حاسما في تحديد البنية الطبقية في اسرائيل ، وفي تحديد طبيعة غالبية صناعاتها . وتجب المعرفة أيضا ، بأن الشركات الاجنبية انما تحقق أرباحا من المبيعات داخل اسرائيل . ماكدونال دوغلاس لا يتبرع بنفاثات الفانتوم ، انها تباع . هكذا ، يغطي الرأسماليون الاجانب جزءا من المعونات التي تتلقاها اسرائيل . يجب الاعتراف ايضا بأن الرأسمال الاجنبي ليس موزعا بشكل متساو على السكان . الاسرائيليون من أصل آسيوي أو أفريقي ، وكذلك الاقلية العربية في اسرائيل ، لم يحصلوا الا على جزء صغير من التحويلات الشخصية (١،٧٣٥ بليون دولار) ، وكانوا قد استثنوا من الحصول على التعويضات الفردية من المانيه (١،١٩٠ بليون دولار). لهذا السبب ، فاننا لا نستطيع الموافقة كليا على تصنيف متسببين للطبقة العاملة الاسرائيلية :

ان العامل الاسرائيلي ، كما هو واضح ، لا يحصل على هذه المعونة نقدا ، وانما ينالها على شكل مساكن (التي لا يمكن أن تشاد بهذه الكميات اعتمادا فقط على الرأسمال المحلي) ، وبالتشغيل في الصناعات (التي كانت مرشحة للاغلاق منذ زمن طويل لولا المعونات المعلنة وغير المعلنة) ، وعلى شكل مستوى معيشي مرتفع لا يتناسب مع ناتج عمله .

انه من الواضح بأن أرباح الرأسماليين الاسرائيليين انما هي عائد مساهمتهم في المعونات الخارجية .

ان الصراع بين العمال الاسرائيليين وبين مستخدميهم لا يشرك فقط القسم من فائض القيمة الناتج عن العامل، وانما أيضا مساهمة مختلف الطبقات في المعونات الخارجية(٤). كما سوف أبين ، فان رأسماليي اسرائيل ومستشاريهم الاجانب كانوا دائما منتصرين في صراعهم من اجل الاشراف على فائض القيمة والمعونات . صحيح ان المعونات قد ساعدت على تأمين المساكن والعمل وغير ذلك لعمال اسرائيل ، ولكن من الممكن اظهار ان العمال قد دفعوا ضرائب مرتفعة من اجل هذه الضروريات .

بين الاعوام ١٩٥٠ و١٩٦٧ أمنت الاشكال « العامة » لواردات رأس المال ٤،١٩ بليون دولار (هبات المؤسسات ، التعويضات الالمانية ، العون المباشر والقروض المختلفة) . مع ان هذه الاموال لا يمكن حسابها على أساس متبرعين ومستفيدين أفراد ، فانه من الخطأ النظر اليها وكأنها خسارة نقدية واضحة بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال الامريكيين والاوروبيين . انه يكفي أن نتذكر ان التبرعات لاسرائيل في الولايات المتحدة تعتبر معفاة من الضريبة ، وبهذا تقدم بعض الامتيازات للمتبرع الثري . وعلى المستوى ذاته ، فانه من الواضح أن عائدات الضريبة التي تؤمن التعويضات الالمانية ، العون الاميركي ، والقروض من الحكومات الاخرى لم تحصل من المثرين وحدهم . الرأسماليون الامريكيون والاوروبيون لم « يتبرعوا » الا بالقليل لاسرائيل : في المقابل ، فان الاشخاص الاقل ثراء قد وفروا الاموال لاسرائيل ، من حيث لا يدرون ، عبر دفعهم للضريبة .

قلما يدر مبيع سندات اسرائيل (بليون دولار) أرباحا على مشتري السندات ، بسبب نسبة الفائدة السنوية المنخفضة ، من ٣ الى ٤ بالمائة . على أية حال ، فان اسرائيل قامت بالدفع في الوقت المحدد ، ولذلك فان المستثمرين يخسرون الاموال فقط في اوقات التضخم المالي المرتفع في بلادهم .

ومع ان المعونات الخارجية لعبت دورا رئيسيا في تنمية الاقتصاد الصهيوني تحت الانتداب البريطاني ، كما فعلت منذ عام ١٩٤٨ ، الا أن على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار انه من الممكن لطبيعة واردات رأس المال الخارجي ان تتغير . فمن جهة ، يمكن أن يؤدي اشتداد ساعد القوى الثورية في الوطن العربي الى سيل عارم من المساعدات العسكرية،